مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

مدى تجسيد مبادئ الحكم الراشد اللازمة لإرساء الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية(دراسة استقصائية على عينة من مؤسسات التعليم العالي)

Extent of embodiment of the principles of good governance necessary to establish quality in Algerian higher education institutions. (Survey on a sample of higher education institutions)

عدنان حورية [*1]، تيفور عبد النور[2]، بن لحسن الهواري[3]

[1]جامعة وهران-2-، (الجزائر)،مخبر "التوجهات والتحديات الجديدة للسياسات التنموية في الجزائر"

[2]جامعة جيلالي اليابس –بلعباس-، (الجزائر)،tifour4024@yahoo.com

[3]جامعة وهران-2-، (الجزائر)،benlahcene2001@yahoo.fr، "التوجهات والتحديات الجديدة للسياسات التنموية في الجزائر"

تاريخ ارسال المقال:2024/03/19	تاريخ القبول: 2024/05/01	تاريخ النشر: 2024/06/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

أصبحت مسألة الاهتمام بالجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية أمراً ملحاً،و ذلك لاعتبارات عديدة منها اتهام هذه المؤسسات بتراجع ترتيبها في التصنيف العالمي، و بعدم قدرتها على تأهيل الشباب بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل. و يعتبر الحكم الراشد مدخلا لتحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، حيث يسمح بتوفير الإطار القانوني الذي تتحدد بموجبه المسؤوليات وتصان في ظله الحقوق، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتحاول إسقاط مبادئ الحكم الراشد (الاستقلالية، الشفافية، المساءلة، الأخلاق) على إدارة مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في محاولة منها لمعرفة مدى تجسيد مبادئ الحكم الراشد في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية وصولا لتحقيق الجودة الشاملة، ولأجل ذلك لجأت الدراسة إلى استخدام استبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد العينة المبحوثة، حيث تم توزيع 225 إستبيان على أساتذة في مختلف مؤسسات التعليم العالي، تم إستيعاد 156 التي أخضعت للتحليل، لتخلص الدراسة بعد المناقشة والتحليل إلى أن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر لم تصل بعد الى ارساء هذه المبادئ،وهذا ما يعزى في المقام الأول إلى عدم وجود الشفافية، المساءلة و الأخلاق في إدارة هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية:الحكم الراشد – التعليم العالي – الجودة – التنمية – التصنيف

Abstract:

The concern for the quality of Algerian highereducation institutions has become persistent for manyreasons, including the dropping of these institutions in their international ranking, and theirinability to qualifyyoung people to match the needs of the labormarket. Good governanceis a gateway to achievequality in Algerian highereducation institutions, itallows the provision of the legalframeworkwhichdefines the responsibilities and protects the rights. According to the mentionedabove, thisstudyattempts to project the principles of good governance (independence, transparency, accountability, ethics) on the management of Algerian highereducation institutions, in order to investigate the extent to which the principles of good governance are embodied in those institutions to achieve total quality. To thisaim, the studyused a questionnaire as a tool to collect data from the studiedsample; 225 questionnaires weredistributed to professors in different institutions of highereducation, 156 ones have been retrieved and analyzed. The studyconcludedthat the Algerian highereducation institutions have not yetestablishedtheseprinciples, primarily due to the lack of transparency, accountability and ethics in the management these institutions.

Keywords: good governance - higher education - quality - development – ranking.

مقدّمة:

شهد التعليم العالي على المستوى العالمي محاولات عدة لتطويره، من بينها محاولة تقييم الأداء الجامعي وتحسينه من خلال التأكيد على مفاهيم الجودة كاتجاه تطويري معاصر لتشمل إطارا محوريا في معظم دول العالم.

إن تنامي ظاهرة العولمة، ودخول مؤسسات التعليم العالي معترك قوى السوق أدى إلى خضوع هذه المؤسسات لقواعد العرض والطلب، بالإضافة إلى ما سيترتب عنه من زيادة في الشروط الواجب توفرها في الخريج الجامعي كي يندمج في سوق العمل العالمي، وهذا ما استلزم على مؤسسات التعليم العالي الجزائرية كغيرها من المؤسسات مواكبة هذه التطورات والإستجابة لمتطلبات الجودة في ظل مبادئ الحكم الراشد الذي يعتبر ضمانا للرشادة والكفاءة في الوصول إلى الجودة وبتكاليف معقولة وزيادة القدرة على الاستباق، وعلى ضوء هذا الواقع العالمي بمتغيراته، سنحاول من خلال هذه الدراسة الميدانية الاستقصائية أن نجيب على الإشكالية التالية:**هل وصلت مؤسسات التعليم العالي في الجزائر إلى تجسيد مبادئ الحكم الراشد اللازمة لإرساء الجودة في التعليم العالي العلمي؟.**

المبحث الأول: مدخل الى الدراسة

في هذا المحور سيتم التطرق الى تساؤلات الدراسة وفرضياتها وأهدافها بالإضافة الى أهميتها والتعاريف الإجرائية التي اعتمدت عليها.

المطلب الأول: تساؤلات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من التساؤلات الفرعية المنبثقة من تساؤل واشكالية رئيسة كما هو موضح فيما يلي ذكره وتوضيحه في هذه الورقة.

الفرع الأول: إشكالية الدراسة

تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية:هل وصلت مؤسسات التعليم العالي في الجزائر إلى تجسيد مبادئ الحكم الراشد اللازمة لإرساء الجودة في التعليم العالي؟ ومن أجل دراسة هذه الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية بالتركيز على أربعة مبادئ للحكم الراشد (الاستقلالية،الشفافية، المساءلة، الأخلاق)

الفرع الثاني: التساؤلات الفرعية للدراسة

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من التساؤلات الفرعية التي انبثقت من إشكالية الدراسة، حيث تم تقسيم مبادئ الحوكمة الى أربعة أبعاد متكاملة، كل بعد كان محل تساؤل فرعي، ليتم صياغة هذه التساؤلات على النحو التالي:

- هل تتمتع مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بالاستقلالية اللازمة لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم العالي.
- هل تتسم مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بالشفافية اللازمة لتحقيق الجودة الشاملة.

- هل تتبنى مؤسسات التعليم العالي الجزائرية نظم للمساءلة خدمة لأصحاب المصالح وإرساء للجودة في التعليم العالي.
- هل تتميز مؤسسات التعليم العالي في الجزائر بمنظومة أخلاقية ذات متانة تسمح بتحقيق الجودة الشاملة في التعليم

المطلب الثاني: فرضيات الدراسة

انطلقت هذه الدراسة من مجموعة من الفرضيات التي كانت بمثابة إجابة مؤقتة على تساؤلات الدراسة، والتي ستشكل لاحقا محاور أداة الدراسة في شقها التطبيقي.

الفرع الأول: الفرضية الرئيسة

تمثلت الفرضية الرئيسة فيما يلي:لقد وصلت مؤسسات التعليم العالي في الجزائر إلى مستوى مقبول في تجسيد مبادئ الحكم الراشد اللازمة لإرساء الجودة في التعليم العالي.

الفرع الثاني: الفرضيات الفرعية

اعتمدت هذه الدراسة على الفرضيات الفرعية التالية:

- تتمتع مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بالاستقلالية اللازمة لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم العالي.
- تتسم مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بالشفافية اللازمة لتحقيقها للجودة الشاملة.
- تتبنى مؤسسات التعليم العالي في الجزائرية نظم للمساءلة خدمة لأصحاب المصالح وإرساء للجودة في التعليم العالي.
- تتميز مؤسسات التعليم العالي في الجزائر بمنظومة أخلاقية ذات متانة تسمح بتحقيق الجودة الشاملة في التعليم العالي.

المطلب الثالث: أهمية، أهداف والتعارف الإجرائية للدراسة

تبنت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف تسعى للوصول اليها، مجسدة تحقيق الأهمية المنشودة، كما أنها اعتمدت على مجموعة من التعاريف الإجرائية التي اعتمدت في الدراسة الاستقصائية.

الفرع الأول: أهمية وأهداف الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في اعتبار إدارة الجودة الشاملة والحكم الراشد من المقاربات الحديثة في حقل الإدارة، والتي تحتاج لمزيد من الدراسة والمعالجة العلمية، كما أنها تتيح إمكانية المساهمة في إقرار السياسات، وتحديد البدائل، وفي التخطيط وبناء البرامج وفي التقييم والمحاسبية، وغرس قيم الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وكذلك المساهمة في الدراسات التي تتناول إصلاح المنظومة التعليمية في الجزائر، أما بخصوص أهداف فتتمثل فيما يلي:

- إلقاء الضوء على واقع التعليم العالي في الجزائر
- التعرف على عناصر حوكمة التعليم العالي.
- التعرف على مدى تجسيد (تطبيق) مبادئ الحكم الراشد في الجامعة الجزائرية وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس للمؤسسات محل الدراسة.

الفرع الثاني: التعاريف الإجرائية للدراسة

الاستقلالية: هي مجموع الدرجات المتعلقة بالمحور الأول في الاستبيان المتكون من 08 عبارات.
الشفافية: هي مجموع الدرجات المتعلقة بالمحور الثاني في الاستبيان المتكون من 07 عبارات.
المساءلة: هي مجموع الدرجات المتعلقة بالمحور الثالث في الاستبيان المتكون من 15 عبارة.
الأخلاق: هي مجموع الدرجات المتعلقة بالمحور الرابع في الاستبيان المتكون من 10عبارات.

المبحث الثاني:الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

في هذا المبحث، ستتطرق الورقة البحثية الى شرح الإجراءات المنهجية المعتمدة في الدراسة الميدانية، ابتداء من أداة الدراسة المتمثلة في استبيان الدراسة، عروجا بحدود الدراسة، وصولا الى شرح خصائص عينة الدراسة

المطلب الأول: هيكل أداة الدراسة (الاستبيان)

الفرع الأول: تصميم الاستبيان

تم تصميم الاستبيان بالاستعانة بمبادئ الحكم الراشد الواردة في أدبيات الدراسة وربطها بمؤشرات الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وتتمثل هذه المبادئ في الاستقلالية، الشفافية، المساءلة والأخلاق.

الشكل رقم(01): نموذج لتصميم الدراسة الميدانية.

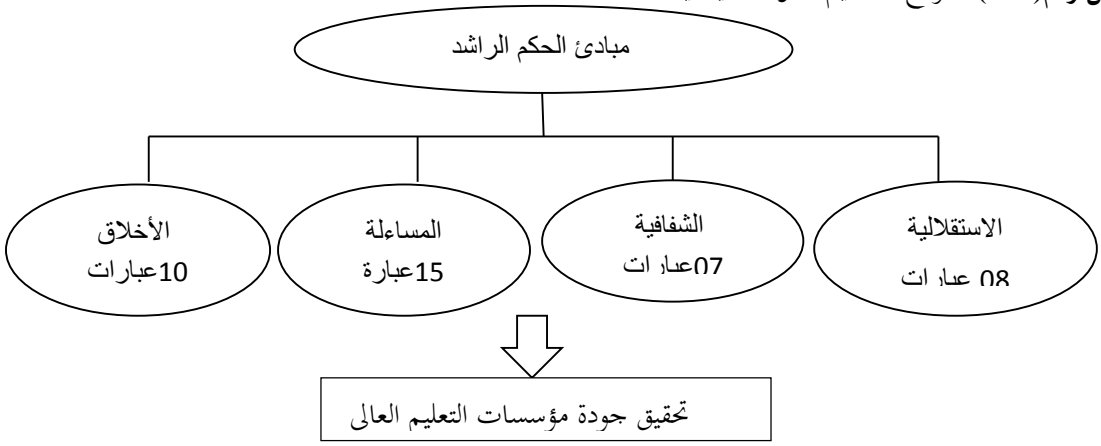

المصدر: من اعداد مؤلفي الورقة البحثية اعتمادا على أداة الدراسة المستخدمة.

الفرع الثاني: صدق الأداة

تم الاعتماد على طريقة الصدق الظاهري، حيث تم عرض الاستبيان على 07 أساتذة محكمين مختصين، حيث يتكون الاستبيان من جزء أول يتعلق بالبيانات الشخصية، وجزء ثاني يعالج مدى تطبيق مبادئ الحكم الراشد في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية والذي ينقسم بدوره إلى أربعة محاور، يتضمن كل محور عددا من العبارات المتعلقة بمدى تجسيد مبدأ من مبادئ الحكم الراشد المشار اليها سابقا.

المطلب الثاني:حدود الدراسة الاستقصائية

الفرع الأول: الحدود المكانية والزمانية للدراسة

اقتصرت الدراسة على أخذ آراء أساتذة بعض المؤسسات الجامعية بوهران والعاصمة، على غرار جامعة وهران-2- وبالتحديد كلية العلوم الاجتماعية وعلم النفس، وكلية الآداب والفلسفة،إضافة الى المدرسة الوطنية متعددة التقنيات بوهران،والمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة-الجزائر .

انطلقت الدراسة الميدانية في منتصف شهر أفريل 2023، حيث باشرنا عملية التوزيع على الأساتذة واستغرقت هذه العملية ما يزيد عن الشهر، ومع نهاية شهر ماي تم استرجاع الاستمارات النهائية وبدأت عملية تفريغ البيانات المحصل عليها وتحليلها.

الفرع الثاني: الحدود البشرية للدراسة

اختصرت الدراسة على أحد الفاعلين في العملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي والمتمثل في الأساتذة الدائمين، وقد وقع الاختيار على الأساتذة من دون الطلبة أوالموظفين أومسؤولي المؤسسات الاقتصادية، كونهم يمثلون المجتمع الذي له إلمام شامل بمبادئ الحكم الراشد وفلسفة الجودة الشاملة، كما لهم احتكاك أكبر بالإدارة العليا، ومنهم من يشغل مراكز وظيفية قيادية مختلفة في الإدارة، كما أن الأستاذ يضطلع بدور محوري في تحقيق الجودة.

المطلب الثالث: عينة الدراسة وخصائصها

الفرع الأول:عينة الدراسة وأدوات التحليل

قمنا بأخذ عينة عشوائية قدرها (225) أستاذ دائم، وبعد استبعاد الاستبيانات النصف مملوءة والاستبيانات الضائعة، تم أخذ (156) استبيان، موزعة على (70) جامعة وهران -2-، (65) المدرسة الوطنية متعددة التقنيات بوهران، (21) المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة-الجزائر. ولغرض تحليل البيانات ومعالجتها إحصائيا تم استخدام المجدول (Excel) لحساب النسب المئوية (دراسة وصفية) كما تم استخدام المقياس الثلاثي المقسم إلى ثلاثة اختياراتأعطيت الدرجات من (01) وهي أدنى درجة (غير موافق) مرورا بالدرجة (02) المتوسطة (محايد) وصولا إلى الدرجة (03)

وهي الأعلى درجة (موافق). كما تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية من أجل حوصلة النتائج لإجابات عينة الدراسة.

الفرع الثاني:خصائص عينة الدراسة

–حسب متغير الجنس: أظهرت النتائج الإحصائية أن نسبة الذكور تمثل (62.18%) في حين نجد أن نسبة الإناث تمثل (37.82%) من هذه العينة.

–حسب متغير السن: أظهرت النتائج الإحصائية توزيع المبحوثين حسب العمر لأفراد العينة، حيث نجد أن (9.62%) من المبحوثين تقل أعمارهم عن 30 سنة، في حين نجد أن ما نسبته (45.51%) تتراوح أعمارهم من 30 إلى 45 سنة، أما ما نسبته (44.87%) فهم من الفئة العمرية التي تزيد عن 45 سنة.

–حسب متغير الخبرة المهنية: إن نسبة (15.38%) من عينة الدراسة تقل خبرتها المهنية عن 05 سنوات، في حين نجد أن (27.56%) من عينة الدراسة تتراوح خبرتها المهنية ما بين 05 إلى 10 سنوات، أما ما يزيد عن نصف العينة أي ما يعادل (57.05%) من العينة المختارة، فتزيد خبرتها المهنية عن 10 سنوات. وبملاحظه هذه النتيجة نجد أنها معقولة إذا ما قورنت بمستوى أعمار العينة التي نجد أن أغلبها يقع ضمن المجال من 30 إلى 45 سنة أو أكثر من 45 سنة.

–حسب متغير الرتبة: أظهرت النتائج الإحصائية توزيع المبحوثين حسب متغير الرتبة على النحو التالي:

- الرتبة رقم (01): أستاذ مساعد قسم (ب)، بنسبة مئوية قدرها (13.46%) من عينة الدراسة.
- الرتبة رقم (02): أستاذ مساعد قسم (أ)، بنسبة مئوية قدرها (35.26%).
- الرتبة رقم (03): أستاذ محاضر قسم (ب)، بنسبة مئوية قدرها (12.82%).
- الرتبة رقم (04): أستاذ محاضر قسم (أ)، بنسبة مئوية قدرها (25.64%).
- الرتبة رقم (05): أستاذ التعليم العالي، ممثلة بنسبة (12.82%).

المبحث الثالث: أدبيات الدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث الى الأدبيات النظرية لهذه الدراسة عن طرق توضيح أهم المفاهيم النظرية والمرتكزات المرجعية للدراسة.

المطلب الأول: مفهوم ومبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

الفرع الأول: مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

تعرف الجودة في التعليم بصفة عامة بأنها: " ترجمة احتياجات توقعات الطلاب إلى خصائص محددة تكون أساسا لتعميم الخدمة التعليمية وتقديمها للطلاب بما يوافق تطلعاتهم ". [1]

كما يمكن القول أن إدارة الجودة في التعليم العالي عبارة عن مجمل السمات والخصائص التي تتعلق بالعملية التعليمية التي تفي بإحتياجات الدارسين والمشرفين والموظفين وأولياء الأمور. [2]

فإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي تعرف بأنها: " مجموعة من الخصائص والصفات الإجمالية التي ينبغي أن تتوفر في الخدمة التعليمية، بحيث تكون هذه الخدمة قادرة على تأهيل الطالب،وتزويده بالمعرفة والمهارات والخبرات أثناء سنوات الدراسة الجامعية،وإعداده في صورة خريج جامعي متميز قادر على تحقيق أهدافه وأهداف المجتمع التنموية " (3) بمعنى " مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، سوق العمل، المجتمع، وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة. " (4)

والملاحظ من هذه التعاريف أنها ترى بأن إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي عبارة عن نظام يتم من خلاله تفاعل المدخلات لتحقيق مستوى عال من الجودة حيث يقوم العاملون بالمشاركة بصورة فعالة في العملية التعليمية، والتركيز على التحسين المستمر لجودة المخرجات لإرضاء المستفيدين. وخلاصة لما سبق فإن إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي تتمحور في أنها: (5)

- عبارة عن أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات الجامعة.
- استراتيجية للتغيير تبدأ من البيئة، وتنتهي ببرنامج تحسينات مستمرة لإرضاء الطلاب والمجتمع.
- فعالية تحقيق أفضل الخدمات التعليمية والبحثية والاستشارية (الفعالية) بأكفأ الأساليب (أقل تكاليف وأعلى جودة ممكنة).

الفرع الثاني: مبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

إن مبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بالأغلب هي نفسها مبادئ إدارة الجودة الشاملة بصفة عامة إلا أنها تختلف نوعا ما عنها في المؤسسات الخدمية الأخرى والاقتصاديةلاختلاف البيئة التعليمية لما فيها من طلبة وأساتذة وإدارة جامعية، أو ما يسمى بمكونات النظام التعليمي (المدخلاتوالمخرجات)، ويمكن تمثيل هذه الأخيرة في الشكل التالي:

الشكل رقم: (02): مكونات النظام التعليمي العالي.

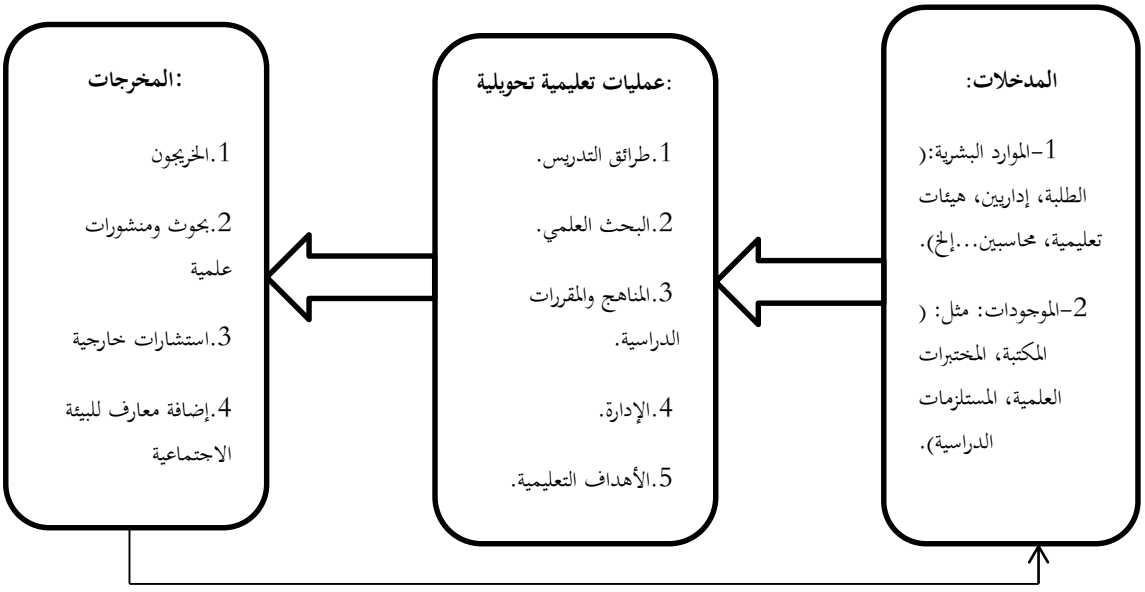

المصدر: يوسف حجيم الطائي، محمد فوزي العبادي، هاشم فوزي العبادي، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي،الوراق، الأردن، 2008، ص 36.

المطلب الثاني:خصوصيات التعليم العالي ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة فيه

الفرع الأول:خصوصيات التعليم العالي

يتبين مما سبق أن قطاع التعليم العالي له خصوصيته، وهذه الخصوصية تنعكس في عدم وضوح من هو المستفيد والزبون الذي يستهدف بالخدمات التعليمية الجامعية فهناك عدة وجهات نظر في هذا الموضوع هي:

الزبون هو الطالب: أو العميل الذي يدفع للحصول على المنتج المتمثل في البرامج الأكاديمية والتي يرى فيها السبيل لتحسين مستوى حياته. (6)

الزبون هو المشغل: وهنا يجري التعامل مع الطالب على أنه منتوج، ولذلك يجري التركيز على هذا المنتوج(الطالب) وتمكينه بالمعرفة والمهارات اللازمة وتقديمه إلى سوق العمل. (7) فتحقيق رضا المستفيد (العميل) يتطلب التحديد المسبق لمن هو المستفيد واحتياجاته حتى يمكن تصميم المنتج الذي يلبي هذه الاحتياجات. (8). ويمكن القول بإمكانية الوصول إلى درجة عالية من رضا المستفيد الداخلي إذا أدى كل طرف دوره في العمل على أفضل وجه، أما المستفيد الخارجي فهو الشخص أو الأشخاص أو الجهة أو المجتمع الذي يستفيد في النهاية من المنتج أو الخدمة بشكل مباشر أو غير مباشر وهو الحكم الأخير للجودة. (9)

الفرع الثاني:متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم

إن للتعليم العالي متطلبات خصوصية تفرضها طبيعة عمله إذا ما أريد له أي يتبنى إدارة الجودة الشاملة في مؤسساته ومنها:

- وعي وإيمان الإدارة العليا بأهمية نظام إدارة الجودة الشاملة، وإدراكها لمسؤولياتها اتجاه التغيرات العالمية الجديدة.
- ضرورة الابتعاد عن الخوف من تطبيق إدارة الجودة الشاملة. (10)
- المشاركة الحقيقية لجميع الفاعلين بالمؤسسة في صياغة الخطط والأهداف اللازمة لجودة عمل المؤسسة خلال تحديد أدوار الجميع وتوحيد الجهود ورفع الروح المعنوية في بيئة العمل في كافة المراحل والمستويات المختلفة.
- ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بين جميع الأفراد كإحدى الخطوات الرئيسية لتبني إدارة الجودة الشاملة، حيث أن تغير المبادئ والقيم والمعتقدات التنظيمية السائدة بين أفراد المؤسسة الواحدة يجعلهم ينتمون إلى ثقافة تنظيمية جديدة تلعب دورا بارزا في خدمة التوجهات الجديدية في التطوير والتجويد لدى المؤسسات التعليمية.
- ضرورة التكامل والتنسيق بين الكليات والأقسام العلمية في تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة.
- إعطاء الإستقلالية اللازمة للقيادات في الكليات والأقسام العلمية دون التدخل في خصوصية عملهم. (11)
- ينبغي أن يتنقل الطالب الجامعي في المنهاج الجامعي من مجرد وسيلة استقبال إلى عنصر فعال في تشكيل المناهج ومحاور المادة العلمية، وإبداء وجهة النظر.

- ينبغي على عضو هيئة التدريس أن يواكب المتغيرات العلمية المتسارعة ويطور من أدائه على المستويين الأكاديمي والتقني
- مراجعة المؤسسات الجامعية لأنظمتها وقوانينها، والعمل على تطويرها إداريا ومهنيا بما يحقق تطويرا نوعيا في الأجهزة والمختبرات، المرافق والخدمات، الرضا الوظيفي، الحقوق والواجبات.
- مراجعة المناهج من قبل لجان متخصصة بهدف تطويرها أو تغيير محتواها العلمي، بما يتناسب مع التطورات العلمية المتسارعة
- تحقيق مبدأ المساءلة بين عناصر مؤسسات التعليم العالي والمجتمع.
- زيادة الدعم المادي والمعنوي لأساتذة التعليم العالي من أجل التركيز وزيادة الدافعية نحو الخدمة والعمل البحثي. (12)
- إيجاد مكتب أو قسم لمتابعة مخرجات التعليم في ميادين العمل لمعرفة الكفاءة الخارجية لمؤسسات التعليم العالي.
- التوقف عن الإعتماد فقط على الإختبارات التحصيلية التحريرية لتقييم أداء الطلبة وإنجازاتهم وتوزيعهم على التخصصات العلمية، أي إضافة معايير أخرى لقبول الطلبة في الكليات والمعاهد العليا تراعي قدر الإمكان قدراتهم الحقيقية وميولهم ورغباتهم.
- توفير الحرية الأكاديمية لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات والإبتعاد عن تكميم الأفواه تحت ذرائع شتى ما دامت هذه الحرية لا تذهب بصاحبها إلى حد الإضرار الواضح بالمجتمع والمؤسسة التي يعمل فيها. (13)

المطلب الثالث:أسس ضمان الجودة في التعليم العالي وصعوبات تطبيق إدارة الجودة فيه

الفرع الأول:أسس ضمان الجودة في التعليم العالي

إضافة إلى ما سبق يمكن ذكر بعض العناصر التي يعتقد أنها تشكل حجر الأساس لضمان الجودة ونلخصها في ما يلي:

- ✓ **المدخلات**: كثيرا ما يطرح إشكال المادة الأولية التي هي موضوع التكوين في التعليم العالي، وعلى هذا الأساس يجب تظافر الجهود لتحسين مستوى التعليم في الأطوار السابقة للجامعة وخاصة في الثانوي.
- ✓ **الوسائل**: يجب توفير الوسائل المناسبة، ويتعلق الأمر بالجانب المالي الكفيل بتغطية كل التكاليف، والجانب المادي المتعلق بالمدرجات والأقسام والمختبرات والمكتبات وغيرها.
- ✓ **البحث العلمي**: يتعلق الأمر هنا باجتهادات مخرجات العملية التعليمية في الجامعة.
- ✓ **تحيين البرامج**: نظرا للتغيرات المتسارعة والمستمرة في محيط الجامعة بسبب التطور العلمي والتكنولوجي على المستوى العالمي، وجب تحيين البرامج التعليمية باستمرار على ضوء ما يستجد على المستوى المحلي من احتياجات السوق، وعلى المستوى العالمي.
- ✓ **الرسكلة**: قد يطلب من الأستاذ الجامعي أن يكون نفسه باستمرار من خلال البحث المستمر والاطلاع على ما هو جديد في الجامعات العالمية، ولكن تبقى الرسكلة المنظمة أفضل من الاجتهادات الفردية، وعليه ينبغي

الاستعانة بالندوات والدورات التدريبية والتكوين، والتشجيع على المشاركة في المؤتمرات العلمية على المستوى الوطني والدولي، ومحاولة الربط مع مخابر البحث في الدول المتقدمة، وإقامة علاقات مع أساتذة عالميين من أجل استقدامهم كأساتذة زائرين للإفادة في مجال التخصصات الحديثة و الدقيقة وغيرها. (14)

الفرع الثاني: صعوبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي

تواجه إدارة الجودة الشاملة عند تطبيقها في التعليم العالي عدد من الصعوبات أو المعوقات التي تحد من فاعليته في مؤسسات التعليم العالي والتي يمكن حصرها فيمايلي:

- المواقف السلبية لبعض العاملين في الجامعات من تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة فيها.
- شعور الأكاديميين بأن تطبيق إدارة الجودة الشاملة سيسلبهم الاستقلالية التي يتمتعون بها.
- عدم مرونة القوانين والأنظمة. (15)
- ضعف النظام المالي وصعوبة وجود مصادر تمويل غير المصادر التقليدية (الحكومية أو الأهلية).
- قلة الكوادر المدربة والمؤهلة في مجال إدارة الجودة الشاملة. (16)
- عدم رضا سوق العمل من مخرجات الجامعة بسبب التغير المستمر في متطلباته. (17)
- سوء الفهم لدى البعض وظنهم بأن نظام الجودة لا يمكن تطبيقه في التعليم.
- المركزية الخانقة في بعض الإدارات والأقسام العلمية في اتخاذ القرارات.
- الفردية في نظام التقييم والتحفيز في ضعف العمل الجماعي في مجال التعليم العالي. (18)
- عدم الربط بين الكليات بالجامعة وقطاعات سوق العمل من حيث مدى تطور المناهج طبقا لمتطلبات سوق العمل.
- الإرث الثقافي و الإجتماعي الذي يرفض تقبل ماهو جديد ومتطور. (19)
- إجراء البحث العلمي لأغراض الترقية والكسب المادي.
- نقص الخبرة في عملية التدريس لدى بعض أعضاء الهيئة التدريسية وعدم قبولهم للأساليب الحديثة في التدريس.
- إنعدامالإستقلال الذاتي و التقييم غير النقدي للأنظمة والتعليمات التي غالبا ما تتميز بالغموض والتناقض.(20)

المبحث الرابع: عرض ومناقشة فرضيات ونتائج الدراسة الميدانية الاستقصائية

سنقوم في هذا المبحث بعرض ومناقشة النتائج ثم الإجابة على الفرضيات، من خلال تحليل آراء المبحوثين حول مدى تطبيق مبادئ الحكم الراشد (الاستقلالية، الشفافية، المساءلة والأخلاق) في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، إضافة إلى معالجة الاقتراحات الخاصة برفع وتحسين الأداء في هذه المؤسسات وصولا إلى تحقيق الجودة الشاملة.

المطلب الأول: عرض ومناقشة الفرضيات

سنحاول معالجة العبارات الخاصة بكل محور، استنادا إلى النسب المئوية، المتوسطات الحسابية لكل عبارة والمتوسط الحسابي (الفعلي) للمحور. وقد قمنا بترتيب مختلف العبارات الواردة في الجداول ترتيبا تنازليا بناء على قيمة المتوسط الحسابي (الفعلي) لكل عبارة، حيث يتم الموافقة أوعدم الموافقة (الرفض) حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03): منطقة الموافقة وعدم الموافقة.

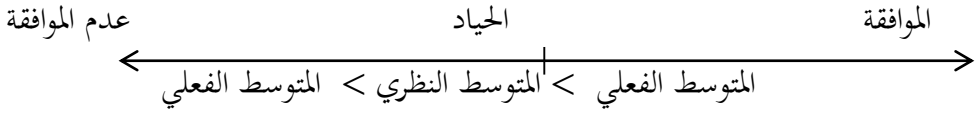

المصدر: من إعداد الباحثين

الفرع الأول: عرض ومناقشة الفرضية الأولى

"تتمتع مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بالاستقلالية اللازمة لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم العالي".

الجدول رقم (01): النتائج المتعلقة بمدى ممارسة الاستقلالية في الجامعة الجزائرية.

المرتبة	رقم العبارة	العبارة	موافق		محايد		غير موافق		متوسط
			ت	النسبة	ت	النسبة	ت	النسبة	فعلي
01	02	هناك تعددية لغوية في التدريس في الجامعة الجزائرية	114	73,08%	16	10,26%	26	16,67%	2,56
02	04	يتمتع عضوهيئة التدريس (الأستاذ) بالحرية الأكاديمية.	104	66,67%	18	11,54%	34	21,79%	2,45
03	05	يتمتع الطلبة بحرية التعبير.	97	62,18%	23	14,74%	36	23,08%	2,39
04	01	تتمتع الجامعة الجزائرية بالاستقلالية المالية والحرية في إدارة ميزانيتها.	78	50,00%	25	16,03%	53	33,97%	2,16
05	07	تتلاءم المقررات التي يتبعها عضوهيئة التدريسبالقسم مع تخصصه الدقيق.	56	35,90%	31	19,87%	69	44,23%	1,92
06	08	للمؤسسات الجامعية حرية في فرض معايير لانتقاء الطلبة الراغبين بأن يلتحقوا بها.	49	31,41%	17	10,90%	90	57,69%	1,74
07	03	تشجع القيادة الجامعية الأساتذة على المشاركة في اتخاذ القرارات والمشاركة في التغيير.	41	26,28%	27	17,31%	88	56,41%	1,70
08	06	تتمتع الجامعة الجزائرية بالمرونة الكافية في التشريعات بالشكل الذي يسمح لها بالاستجابة السريعة للمتغيرات العالمية.	29	18,59%	15	9,62%	112	71,79%	1,47
المتوسط الحسابي (الفعلي) الإجمالي									**16,38**
المتوسط النظري									**16**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الدراسة (الجدول Excel)

بالوقوف على مختلف العبارات التي جاءت في الجدول، وبناء على الترتيب التنازلي لها حسب المتوسط الحسابي، يتضح لنا أن 04 عبارات حازت على درجة الموافقة من طرف عينة الدراسة، بينما بقية العبارات تم رفضها أوعدم الموافقة عليها. فبالنسبة إلى:

-العبارة (02) ذات المرتبة (01) يتضح أنه هناك تعددية لغوية في التدريس خاصة في التخصصات التقنية التي تستدعي البحث باللغات الأجنبية لانعدام المراجع باللغة العربية.

-أما فيما يخص العبارة (04) ذاتالمرتبة (02) فذلك يدل على أن عضو هيئة التدريس يتمتع بالحرية الأكاديمية، إلا أن درجة الموافقة وللأسف تدل على أنه لم تترسخ بعد في كل الحالات كحق قانوني قطعي الثبوت، وإنما ظل في أحسن أحواله حقا معنويا (عدم الوضوح).

-أما العبارة (05) ذات المرتبة (03) توضح أن للطلبة الحرية في اختيار التخصصات والحق في الاجتماعات والتعبير عن آرائهم من خلال مجالس الأقسام وحقهم في تكوين التنظيمات الطلابية.

-أما فيما يخص العبارة (01) ذات المرتبة (04) فيتضح لنا أنه يوجد نوع من الاستقلالية المالية، إلا أنها لا تتمتع بالحرية اللازمة في إدارة ميزانيتها، وهوما يدل على محدودية حجم الاعتمادات المالية وضعف النظام المالي، والتقيد في توفير الميزانيات اللازمة بالرغم من اعتبار الاستقلال المالي كشرط ضروري للاستقلال الأكاديمي، وأقوى الضمانات لحرية الجامعة واستقلالها.

-وتأتي العبارة (07) في المرتبة (05) بعدم الموافقة على ملاءمة المقررات التي يتبعها عضو هيئة التدريس مع تخصصه الدقيق، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على عدم كفاية حجم أعضاء هيئة التدريس إلى الحد الذي يسمح بتغطية جميع المقررات الدراسية، وسوء توزيع المقاييس على أعضاء هيئة التدريس بشكل لا يراعي التخصص والكفاءة.

- وتأتي العبارات (08)، (03)، (06) في المراتب الأخيرة على التوالي بعدم الموافقة لدلالتها على أن:

- الجامعة الجزائرية لا تحقق أي نوع من التوازن بين مقتضيات الحرية الأكاديمية ومقتضيات الإشراف الحكومي، وهو ما يضعها أمام مشكل اختيار واقتناء المدخلات اللازمة لتجويد المخرجات.
- الجامعة الجزائرية يسودها المركزية الخانقة في اتخاذ القرارات متجاهلة ضرورة مشاركة الأساتذة في التغيير، وهو ما يؤدي إلى خفض الروح المعنوية لجميع الفاعلين بالمؤسسة في بيئة العمل، وصعوبة تطبيق مدخل تطبيق الجودة الشاملة في التعليم.
- لا تتمتع الجامعة بالمرونة الكافية في التشريعات لمواكبة التغيرات المتسارعة والمستمرة في محيط الجامعة نظرا لخصوصية هذه المؤسسات والذي يعتبر كعائق أمام تطبيق إدارة الجودة الشاملة في هذه المؤسسات.

بناء على ما سبق وبمقارنة المتوسط الفعلي للمحور (16.38) بالمتوسط النظري (16)،تم إثبات وتأكيد هذه الفرضية بمعنى أن مؤسسات التعليم العالي الجزائرية تتسم ببعض المؤشرات التي توحي بجودة الاستقلالية. إلا أن آراء أعضاء هيئة التدريس كانت أقربإلى الحياد منه إلى الموافقة، وهذا ما يدل على أن هناك نوع من الغموض أو عدم الوضوح بالنسبة إلى عينة الدراسة حول مدى استقلالية مؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

الفرع الثاني: عرض ومناقشة الفرضية الثانية

" تتسم مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بالشفافية اللازمة لتحقيق الجودة الشاملة ".

الجدول رقم(02): النتائج المتعلقة بمدى وجود الشفافية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

المرتبة	رقم العبارة	العبارة	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الفعلي
				النسبة	ت	النسبة	ت	النسبة	
01	03	هناك وضوح لمعايير تقييم الطلبة.	50	32,05%	21	13,46%	85	54,49%	1,78
02	04	هناك وضوح للأدوار والمسؤوليات.	45	28,85%	24	15,38%	87	55,77%	1,73
03	07	الأستاذ على علم بكل التنظيمات والقوانين البيداغوجية.	42	26,92%	26	16,67%	88	56,41%	1,71
04	01	هناك وضوح لأهداف الجامعة ولرسالتها.	43	27,56%	18	11,54%	95	60,90%	1,67
05	05	طريقة صرف الميزانية الخاصة بمؤسسات القطاع تتم بشكل شفاف.	26	16,67%	40	25,64%	90	57,69%	1,59
06	02	هناك وضوح في الشهادات المقدمة بحيث لا تشكل للخريجين مشاكل عند طلب التوظيف.	30	19,23%	19	12,18%	107	68,59%	1,51
07	06	معايير تولي المناصب القيادية (المسؤوليات) بالنسبة للأساتذةوالموظفين تتسم بالوضوح والشفافية.	23	14,74%	28	17,95%	105	67,31%	1,47
المتوسط الحسابي (الفعلي) الإجمالي									**11,45**
المتوسط النظري									**14**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الدراسة(المجدولExcel).

من خلال الجدول يتضح لنا أن كل العبارات تم رفضها من طرف عينة الدراسة وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن مؤسسات التعليم العالي لا تتسم ولا تتوفر على الشفافية وهذا نتيجة لـ:

- عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات، ومعايير التقييم لأنها تعتمد غالبا على الاختبارات التحصيلية،وإن وجدت فلا وجود لتطبيقها.
- عدم معرفة الأستاذ بكل التنظيمات والقوانين البيداغوجية لإهمال منه أحيانا، وأحيانا أخرى وللأسف تتعمد الإدارة على عدم إيضاحها للأساتذة، ضف إلى ذلك وجود مشكل التواصل بين أطراف الجامعة.
- عدم الوضوح لأهداف الجامعة ولرسالتها لأنها مستوردة من الغرب خاصة في إطار نظام LMD الذي جعل الأستاذ يعيش حالة من الاغتراب الجامعي باعتباره لم يكن طرفا شريكا في الإصلاح الجامعي.
- عدم الوضوح حول طريقة صرف الميزانية بحيث تصرف في التزيين والورود حسب آراء المبحوثين مقابل إهمال للمخابر.
- والأسوأ من ذلك أن معايير تولي المناصب القيادية(المسؤوليات) للأساتذة لا تتسم بالشفافية، والتشريعات واللوائح لا توفر فرص متكافئة للترقية وتولي المناصب القيادية.

وبناء على ما سبق وبمقارنة المتوسط الفعلي الإجمالي للمحور (11.45) بالمتوسط النظري (14)، تم نفي هذه الفرضية.

الفرع الثالث: عرض ومناقشة الفرضية الثالثة

" تتبنى مؤسسات التعليم العالي الجزائرية نظم للمساءلة خدمة لأصحاب المصالح وإرساء للجودة في التعليم العالي ".

الجدول رقم(03): النتائج المتعلقة بمدى استعداد مؤسسات التعليم العالي الجزائرية لتبني نظم للمساءلة وخدمة أصحاب المصالح.

المرتبة	رقم العبارة	مدى مساءلة مؤسسات التعليم العالي على نتائجها:	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الفعلي
			ت	النسبة	ت	النسبة	ت	النسبة	
01	15	توفر الجامعة فرص للتعليم المستمر للراغبين في مواصلة الدراسة من القوى العاملة وفي إعادة التأهيل.	59	37,82%	26	16,67%	71	45,51%	1,92
02	07	هناك استمرارية في النظام التعليمي الجزائري (الابتدائي، المتوسط، الثانوي، الجامعي)	49	31,41%	23	14,74%	84	53,85%	1,78
03	06	المناهج المعمول بها قادرة على استثارة ملكات التفكير والابتكار.	38	24,36%	27	17,31%	91	58,33%	1,66
04	11	هناك مراجعة مستمرة للبرامجوالتخصصات المدرّسة وهذا بهدف تطويرها.	40	25,64%	20	12,82%	96	61,54%	1,64
05	01	تتوفر مؤسسات التعليم العالي على تخطيط إستراتيجي متكامل على مستوى الجامعة / الكلية / القسم.	35	22,44%	29	18,59%	92	58,97%	1,63
06	05	هناك مقارنة لمستوى الشهادات المتحصل عليها في الجامعة الجزائرية بنظيرتها في الدول الأخرى.	35	22,44%	21	13,46%	100	64,10%	1,58
07	02	هناك سياقات لتحليل أسباب الرسوب.	34	21,79%	17	10,90%	105	67,31%	1,54
08	12	تتمتع القيادات الإدارية لمؤسسات التعليم العالي بكفاءة عالية في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.	20	12,82%	37	23,72%	99	63,46%	1,49
09	04	تحرص الإدارة الجامعية على التقويم المستمر للتدريب لمعرفة مدى إسهامه في رفع كفاءة الموظفين والأساتذة.	29	18,59%	15	9,62%	112	71,79%	1,47
10	10	هناك اهتمام بنشر الثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي.	20	12,82%	31	19,87%	105	67,31%	1,46
11	03	هناك برامج دورية ومستمرة لتقويم أداء الأساتذة.	16	10,26%	18	11,54%	122	78,21%	1,32
12	13	هناك استفادة واستغلال لنتائج البحوث والملتقيات التي تقوم بها الجامعات في التنمية	15	9,62%	15	9,62%	126	80,77%	1,29
13	09	هناك مواءمة بين السياسة الاقتصادية وسياسة التعليم العالي في الجزائر.	12	7,69%	16	10,26%	128	82,05%	1,26

14	08	يشترك عملاء التعليم العالي (الطلبة، أولياء الأمور،أعضاء هيئة التدريس، المؤسسات) في تقييم الأداء الجامعي.	13	8,33%	10	6,41%	133	85,26%	1,23
15	14	هناك دراسات تتبعية للخريجين في مواقع عملهم لمعرفة ما يواجهونه من صعوبات ومستوى رضاهم عن ما تلقوه من تعليم جامعي.	7	4,49%	8	5,13%	141	90,38%	1,14
المتوسط الحسابي (الفعلي) الإجمالي								**22,42**	
المتوسط النظري								**30**	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الدراسة(المجدولExcel).

من خلال الجدول يتضح أن كل العبارات تميزت بالرفض من طرف المبحوثين فكل العبارات لم يصل متوسطها الفعلي إلى مستوى المتوسط النظري، وبالوقوف على هذه العبارات تبين لنا أن:

- الجامعة لا توفر فرص للتعليم المستمر لإعادة التأهيل ومواكبة التطورات العلمية المتجددة مما خلق فجوة بين الخريجين القدامى والجدد، إضافة إلى عدم المراجعة المستمرة للبرامج والتخصصات في إطار البروز المتزايد للطابع الدولي.
- هناك فجوة في النظام التعليمي الجزائري وعدم الاستمرارية مما أدى إلى عدم جودة المدخلات وسوء تحصيل الطالب، إضافةإلى شلل المناهج المعمول بها نتيجة لتضخم أعداد الطلبة، أين طغى الجانب الكمي على الكيفي وأصبح التعليم تلقيني بحت.
- مؤسسات التعليم العالي لا تتوفر على التخطيط المتكامل والمتناسق على مستوى الجامعة والكلية والقسم،وعدم التنسيق بين هذه المؤسسات في تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة، إضافة إلى أنها لا تتبنى سياقات قادرة على تحليل أسباب الرسوب، فإن لم نقدر أسباب الفشل لا نستطيع تحديد الانحراف ولا يمكننا ضبط الجودة.
- هذه المؤسسات تقوم بالتدريب للموظفين والأساتذة إلا أن الغريب في الأمر لا تعتمد على برامج دورية ومستمرة لتقويم أداء الأساتذة لمعرفة النقائص قبل التدريب ولا بعد التدريب، فنجد التقويم في الجامعة الجزائرية مرتبط إلى حد كبير بنظام الترقية والتعيين.
- البحوث والملتقيات التي تقوم بها الجامعة لا يتم الاستفادة منها واستغلالها في التنمية، وهذا يفسَر إما بانعدام العلاقة بين ما تعالجه هذه البحوث والملتقيات بالواقع المعاش،أواهمالها لها والقيام بها لأغراض الترقية والكسب المادي فقط. إضافة إلى عدم القيام بدراسات تتبعية للخريجين في مواقع عملهم، بالرغم من أن الجودة تقتضي اعتماد كبير على التغذية العكسية.
- لا يوجد مواءمة بين السياسة الاقتصادية وسياسة التعليم العالي في الجزائر لعدم الربط بين الجامعات ومتطلبات سوق العمل.إضافة إلى عدم إشراك عملاء التعليم العالي في مراقبة وتقييم الأداء الجامعي، وهو ما خلق عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي(الجامعة) ومتطلبات سوق العمل، الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة الجامعية. بالإضافة إلى أن التعليم العالي في الجزائر للأسف يكتفي بإعداد حاملي شهادات ينتظرون توظيفهم من طرف المؤسسات دون إعداد خريجين معتمدين على أنفسهم في خلق مؤسساتهم الخاصة، لأنه لم يكن يهتم بنشر

الثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي، الا أننا نشير في هذا الصدد الى الجهود المبذولة من قبل الجامعات في احتضان الأفكار الخالقة للمؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة وتهيئة الظروف لجعلها مجسدة على أرض الواقع، ولعل تجربة المؤسسات الناشئة لا زالت في مهدها (القرار 1275) الا أن هناك العديد من المؤشرات والبوادر التي تبعث على التفاؤل.

إذا كانت مؤسسات التعليم العالي الجزائرية على هذا الشكل فكيف يتم معرفة من هوالمسائِل؟ ومن هوالمسائَل؟وعما تتم المساءلة؟، وأين نحن من الجودة الشاملة؟

بناءا على هذا وبالنظر إلى المتوسط الحسابي للمحور (22.42) ومقارنته بالمتوسط النظري (30) تم نفي هذه الفرضية، حيث أن الجامعة الجزائرية ليست مستعدة لتبني نظم للمساءلة لتحقيق الجودة الشاملة.

الفرع الرابع: عرض ومناقشة الفرضية الرابعة

" تتميز مؤسسات التعليم العالي في الجزائر بمنظومة أخلاقية ذات متانة تسمح بتحقيق الجودة الشاملة في التعليم العالي ".

الجدول رقم(04): النتائج المتعلقة بمتانة المنظومة الأخلاقية للجامعة الجزائرية.

المرتبة	رقم العبارة	العبارة	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الفعلي
			ت	النسبة	ت	النسبة	ت	النسبة	
01	05	يقوم الأستاذ باختيار وظيفة التعليم في الجامعة لعدم توظيفه في جهة أخرى.	19	12,18%	24	15,38%	113	72,44%	60,2
02	08	يتم احترام السرية في مضمون المداولات والنقاشات التي تدور في الهيئات التي يشاركفيها.	71	45,51%	30	19,23%	55	35,26%	2,10
03	06	لا تسخر المعرفة وممتلكات الجامعة لتحقيق مكاسب أوأغراض شخصية.	61	39,10%	41	26,28%	54	34,62%	2,04
04	02	يتم احترام حقوق الملكية الفكرية وأخلاقيات المعرفة بالنسبة للطلبة والأساتذة لحد سواء.	66	42,31%	28	17,95%	62	39,74%	2,03
05	01	لا تحدث تجاوزات للحدود الأخلاقية بين الطالب والأستاذ وبين الأستاذ والطالب	54	34,62%	20	12,82%	82	52,56%	1,82
06	03	هناك التزام بساعات العمل.	51	32,69%	23	14,74%	82	52,56%	1,80
07	07	هناك إجراءات تأديبية صارمة عند الإخلال بالقواعد الأخلاقية بالجامعة.	49	31,41%	27	17,31%	80	51,28%	1,80
08	09	يتم تعزيز ثقة عملاء التعليم العالي في المنتج التعليمي والبحثي اللذان تقدمهما الجامعة	33	21,15%	40	25,64%	83	53,21%	1,68
09	10	يراعى الجانب الأخلاقي للمترشحين للمناصب العلياأثناء التعيين والترقية وأيضا عند تقييم الأداء.	38	24,36%	25	16,03%	93	59,62%	1,65
10	04	لا يوجد انتشار لظاهرة الغش في الامتحانات	29	18,59%	22	14,10%	105	67,31%	1,51

المتوسط الحسابي (الفعلي) الإجمالي	19,04
المتوسط النظري	20

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الدراسة(المجدولExcel).

بالوقوف على مختلف العبارات التي جاءت في الجدول وبناء على الترتيب التنازلي لها حسب المتوسط الحسابي يتضح لنا أن (04) عبارات من بين (10) عبارات نالت درجة الموافقة من طرف أعضاء عينة الدراسة، في حين لقيت بقية العبارات عدم الموافقة.

فبالنسبة للعبارات الأربعة ذات المراتب الأولى يتضح لنا أن:

- الأستاذ يقوم باختيار وظيفة التعليم في الجامعة لحبه لها وإيمانه بمبادئها، فتجده يقوم بعمله بنوع من الجديةويقوم باحترام السرية في مضمون المداولات والنقاشات التي تدور في الهيئات التي يشارك فيها، إلا في حالات استثنائية أين لا يكون احترام لهذه السرية.
- هناك موافقة ولكن ضعيفة فيما يخص العبارتين (06) و (02) لاقترابهما من الحياد أكثر من الموافقة، وهذا يدل على أن هناك احترام لحقوق الملكية الفكرية وأخلاقيات المعرفة، لكن ليس بالدرجة الكبيرة إذ هناك تجاوزات تحدث أحيانا، كما أنه قلّ ما تسخّر المعرفة وممتلكات الجامعة لتحقيق أغراض ومكاسب شخصية.

أما فيما يخص العبارات المتبقية نجد أنه:

- تحدث تجاوزات للحدود الأخلاقية بين الطالب والأستاذ وبين الأستاذ والطالب، وهذا قد يكون نتيجة لانحطاط أخلاقيات الطالب أو عدم تحلي الأستاذ بروح المهنية. إضافة إلى عدم توفر اجراءات تأديبية صارمة عند الاخلال بالقواعد الأخلاقية بالجامعة، وإن وجدت لا يتم تطبيقها في كل الحالات، وهوما أدى إلى انتشار كبير لظاهرة الغش في الامتحانات خاصة في الجامعة، نتيجة لعدم صرامة المجالس التأديبية واكتظاظ القاعات الذي أدى إلى تعسّر عملية الحراسة،بالإضافة إلى طبيعة مواضيع الامتحانات التي ترتكز على استرجاع المعلومات وليس على التفكير والاجتهاد.
- لا يراعى الجانب الأخلاقي للمناصب العليا أثناء التعيين والترقية وأيضا عند التوظيف الذي أصبح اليوم يمثل ضرورة لمكافحة الفساد وتطوير السلوك الأخلاقي والمهني لدى العاملين.
- لا يتم تعزيز ثقة عملاء التعليم العالي في المنتج التعليمي الذي تقدمه الجامعة، لأن المؤسسات المستقبلة للخريج الجامعي لا تثق في مستوى الشهادة المقدمة لهذا الاخير لكونها تعبر عن التكوين النظري فقط دون التكوين العملي(التطبيقي).

وبناء على ما سبق اتضح لنا أن المنظومة الأخلاقية في مؤسسات التعليم قد تتمتع بنوع من المتانة إلا أنها لم تصل إلى الحد الذي يسمح لها بتحقيق الجودة الشاملة في التعليم وهذا ما يوضحه المتوسط الحسابي للمحور، الامر الذي أدى بنا إلى نفي هذه الفرضية أيضا مثلها مثل الفرضيتين السابقتين.

المطلب الثاني:معالجة الاقتراحات الخاصة برفع الجودة وتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

سنحاول في هذا الجانب الوقوف على آراء أفراد عينة الدراسة حول الاقتراحات الخاصة برفع الجودة بناء على الجدول الآتي:

الجدول رقم(05): النتائج المتعلقة بالاقتراحات الخاصة بتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

الترتيب	رقم العبارة	العبارة	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الفعلي
			ت	النسبة	ت	النسبة	ت	النسبة	
01	12	تنظيم الجامعات للملتقيات الوطنية والدولية بغرض تشجيع وتوسيع البحث العلمي.	137	87,82%	8	5,13	11	7,05%	2,81
02	05	تبني عقد ندوات ومؤتمرات علمية، بمشاركة ذوي الخبرات في إدارة الجودة الشاملة التعليمية من بعض مؤسسات التعليم العالي والمراكز العالمية.	136	87,18%	8	5,13%	12	7,69%	2,79
03	16	وضع مدونة لأخلاقيات الجامعة تضمن وصفا دقيقا لحقوق والتزامات الباحث، الأستاذ، الطالب والموظف.	134	85,90%	12	7,69%	10	6,41%	2,79
04	01	ضرورة الاهتمام وتفعيل مهمة نقد وتقييم السياسة التعليمية ونوعية التخصصات المدرسةونوعية الخريجين في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.	135	86,54%	7	4,49%	14	8,97%	2,78
05	10	تشجيعالأساتذة على الاتصالفيما بينهم لتبادل الأفكاروالمعرفة وتطوير محاضراته.	135	86,54%	6	3,85%	15	9,62%	2,77
06	05	إقامة عقود شراكة مع مؤسسات القطاعالخاص، لاستقبال ومرافقة الطلبة في تكويناتهم (الحصص)التطبيقية، مقابل التخفيض في الضرائب المفروضة على هذه المؤسسات.	132	84,62%	9	5,77%	15	9,62%	2,75
07	13	تشجيع الاستثمار وتحسين البيئة الاقتصادية، لأن الجامعةلا تنشط في فراغ، وباعتبار سوق العمل هوالمستقبل لمخرجات التعليم العالي، فأي خلل يحدث على مستوى هذه السوق، سيؤدي إلى كبح النظام الذي تعمل به الجامعات.	127	81,41%	15	9,62%	14	8,97%	2,72
08	03	تشكيل هيئة لمساءلة ومحاسبة مؤسسات التعليم العالي عن نتائج أدائها.	127	81,41%	12	7,69%	17	10,90%	2,71
09	04	تدريب وتوعية الأساتذة والقيادات الجامعية بأهمية مدخل إدارة الجودة الشاملة.	126	80,77%	15	9,62%	15	9,62%	2,71
10	02	تشكيل مجالس استشارية (مجالس الجودة) تمارس تقييم الأداء على مستوى مؤسسات التعليم العالي.	128	82,05%	8	5,13%	20	12,82%	2,69

11	08	اعتماد نظام انتقاء صارم للطلبة وملائم للتخصصاتالتي تعرضها المؤسسات الجامعية لرفع مستوى الجودة.	127	81,41%	8	5,13%	21	13,46%	2,68
12	06	تأسيس مراكز إنتاج علمية معينة (بحثية / استشارية) لغرض ضمان التمويل.	123	78,85%	14	8,97%	19	12,18%	2,67
13	09	استضافة أساتذة أجانب لإلقاء بعضالمحاضرات على الطلبة في مقاييس معينة للتعرف على الخبرة الأجنبية وإفادة الطلبةوالأساتذة.	125	80,13%	11	7,05%	20	12,82%	2,67
14	07	فرض دورات بيداغوجية خاصة بمنهجية التدريس على الأساتذة الجدد (المتربصين).	124	79,49%	10	6,41%	22	14,10%	2,65
15	11	تكثيف استعمال اللغات الأجنبية في التدري.	108	69,23%	23	14,74%	25	16,03%	2,53
16	14	خوصصة التعليم العالي في المناطق الشمالية من الوطن واعتماد سياسة القروض التعليمية، مع الإبقاء على مجانية التعليم العالي في المناطق الجنوبية، وذلك من أجل الاستفادة القصوى من الهياكل البيداغوجية في المناطق التي لاتعرف عددا كبيرا من السكان.	34	21,79%	20	12,82%	102	65,38%	1,56

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الدراسة(المجدولExcel).

بالوقوف على مختلف الاقتراحات المتناولة في هذا الجدول، وبناء على النسب المئوية والمتوسط الحسابي لكل اقتراح اتضح أن جل آراء أعضاء هيئة التدريس تميزت بالموافقة على جميع الاقتراحات، وهو ما يدل على حاجة مختلف الأساتذة المبحوثين إلى الشفافية ووضوح الأدوار والمسؤوليات، وهذا استعدادا منهم إلى تبني نظام إدارة الجودة الشاملة في مؤسساتنا التعليمية، مع الإشارة إلى أن بعض الاقتراحات متوفرة إلا أنها تفتقد التطبيق.

أما في ما يخص الاقتراح (14) الذي قوبل بالرفض المطلق إنما يدل على أن المجتمع الجزائري إلى حد الساعة غير قابل لفكرة خوصصة الجامعة الجزائرية.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة الميدانية التي عالجت واقع تطبيق مبادئ الحكم الراشد في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وبعد عرض النتائج ومناقشتها توصلنا إلى أن مؤسسات التعليم العالي الجزائرية محدودة الاستقلالية، كما أنها تتميز بمستوى محدود من الشفافية، ولم تصل بعد الى المستوى المقبول من المساءلة، كما أن البعد الأخلاقي لم يتجسد على شكل ممارسات ملموسة في قطاع التعليم العالي، رغم جهود الوزارة الوصية في محاولة تبني أبعاد الحوكمة في قطاع التعليم العالي، الا أن الدراسة سجلت وجود هوة وفجوة بين هذه الجهود وبين ما هو عليه الواقع، ومن هذا المنطلق يجب على الوزارة تكريس وتجسيد أبعاد الحوكمة في القطاع، وجعلها أولوية الأولويات وصولا الى الجودة المنشودة.

الهوامش:

[1] نعيمة محمد يحياوي،مداخلة بعنوان: متطلبات ومعايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، ؟، ص 05،مطبوعة غير منشورة.

عبد النور موساوي، محمد سيف الدين بوفالطة، مداخلة بعنوان: إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، ؟، ص 03.[2]

كلثوم البز،مولود حواس، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي،بين النظرية والتطبيق، دراساتإقتصادية العدد 17،2010، ص 66.[3]

نعيمة محمد يحياوي، مرجع سابق ذكره، ص 05.[4]

[5] بوحنية قوي، سمير بارة،سالمة ليمام، مداخلة بعنوان – إمكانات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي – دراسة حالة الجزائر، جامعة ورقلة الجزائر، ؟، ص13.

[6] محمد توفيق ماضي، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الخدمية في مجال الصحة والتعليم – نموذج مفاهيمي مقترح، بحوث المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006، ص 72.

[7] كلثوم البز، مولود حواس، مرجع سابق ذكره، ص 73 -74.

[8] نزار عبد المجيد البرواري، لحسن عبد الله باشيوة، إدارة الجودة، مدخل للتميز والريادة، عمان، الأردن، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1،2011، ص 82.

[9] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، الجودة والإعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص 97.

[10] صالح ناصر عليمات، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية، التطبيق ومقترحات التطوير،دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 69.

[11] عبد النور موساوي، محمد سيف الدين بوفالطة، مرجع سابق ذكره، ص 08.

[12] نعيمة محمد يحياوي، مرجع سابق ذكره، ص 07.

[13] مهدي صالح السامرائي، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي و الخدمي، دار جرير للطباعة والنشر، عمان، ط 1، 2007، ص 345-346.

[14] علاش أحمد، آليات ضمان الجودة في التعليم العالي، حالة الجزائر، مجلة الأبحاث الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير (جامعة سعد دحلب البليدة) العدد 07، 2012، ص 144 – 145.

[15] كلثوم البز، مولود حواس، مرجع سابق ذكره، ص 82 – 83.

[16] مهدي صالح السامرائي، مرجع سابق ذكره، ص 352.

[17] مهدي صالح السامرائي، صبيح كرم الكناني، نظام إدارة الجودة الإيزوiso، مدخل لتحسين أداء الجامعات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1،2014، ص 103.

[18] يوسف حجيم الطائي، محمد فوزي العبادي، هاشم فوزي العبادي، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 87.

[19] نعيمة محمد يحياوي، مرجع سابق ذكره، ص 22.

[20] عبد النور موساوي، محمد سيف الدين بوفالطة، مرجع سابق ذكره، ص 10.